الباب الخامس

التحديات

تحديات تحدد مصير الجامعة العربية ١٣٧

مع بداية عامها الـ٧١ تواجه جامعة الدول العربية تحديات كبيرة قد تدفعها نحو الشيخوخة، تشكل تهديدات خطيرة على كيانها ووجودها، حيت تعيش الجامعة أوقاتاً صعبة نتيجة للظروف الاستثنائية التى تعصف بالوطن العربى من تردى الأوضاع فى العراق وكابوس سوريا ومخاطر تقسيمها والحرب الضروس التى تعانيها اليمن، وتقسيم السودان لشمال وجنوب هذه التحولات الكارثية التى تهدد أمن واستقرار المنطقة، تمثل عبئاً خطيراً على الجامعة العربية التى لم تعد قادرة على القيام بواجبها فى ظل انفراط العقد العربى وتشرذمه إلى دول متناحرة ،وأخرى تقاوم وثالثة تترقب،وأحيانا تدلى بدلوها من أجل مصالحها الضيقة فتزيد الأمر تعقيداً وصعوبة وتأتى الخلافات العربية وسوء الفهم العربى فى العلاقات العربية - العربية هو التحدى الأخطر، حيث تجد الجامعة العربية فى حيرة وشلل نتيجة عدم قدرتها على رأب الصدع

العربى، لمحاولة بعض الدول فرض سيطرتها وهيمنتها على قرارات الجامعة العربية بسبب التمويل، سواء كان ضمن حصتها فى الميزانية الخاصة بالجامعة أو تمويلها لمشاريع إنسانية تابعة للجامعة فى كثير من الدول العربية الفقيرة، فورقة التمويل باتت سيفاً مسلطاً على الجامعة العربية، وورقة ضغط تلجأ لها بعض الدول للتأثير على القرارات لكى تصب فى مصالحها، فحتى الآن، ففى بعض الأحيان لا تسدد الدول العربية الأعضاء فى الجامعة حصتها السنوية فى الميزانية التى تصل إلى ٦٢ مليون دولار سنوياً، باستثناء الكويت، أما باقى الدول فتتأخر كثيراً فى سداد حصتها السنوية ويأتى توجه الجامعة العربية وهو ما كشفه نائب الأمين العام وأيده المندوبون الدائمون للجامعة من السعى لغلق الجامعة لـ٩ مكاتب دبلوماسية فى الخارج أهمها أنقرة وجنوب أفريقيا ومالطا وبرلين ونيودلهى ومدريد من أجل ترشيد النفقات لتخفيف الأعباء عن كاهل الجامعة، مما يترتب على عليه فراغ دبلوماس وإعلامى فى الخارج، العرب فى أشد الحاجة إليه للتواصل مع الخارج، ومن مظاهر الأزمة المالية التى تواجهها الجامعة التفكير فى إنهاء عقود الموظفين غير الدائمين، البالغ عددهم ٨٠٠ موظف تقريباً، فضلاً عن عدم حصول العاملين، سواء الدائمين، أو بالعقود على أي زيادات مالية طوال الـ٥ سنولت الماضية، وإن كان زيادة سعر الدولار بالمقارنة بالجنيه المصرى لم يجعل العاملوين يشعرون بأن مرتباتهم تحتاج إلى زيادات، حيث إنهم

يتقاضون مرتباتهم بالدولار،الأمر الذى قد يدفعهم للمطالبة بزيادة المرتبات مع انخفاض الدولار، جدير بالذكر أن مرتبات العاملين تتراوح ما بين الـ٥٠٠ دولار للخدمات المعاونة حتى الـ٥ آلاف دولار لكبار الموظفين.

وتضطر الجامعة إلى السحب من الاحتياطى النقدى لصرف مرتبات الموظفين، ويتردد أن عمرو موسى أسهم فى هذه الأزمة المالية، حيث تقاضى ٥ ملايين دولار مكافأة نهاية الخدمة عن ١٠ سنوات قضاها فى الجامعة ويحكى أن عمرو موسى عندما وصله شيك بـ٥٠ ألف دولار مكافأة نهاية الخدمة قام بتمزيق الشيك فى مكتبه وقال عمرو موسى لا يحصل على ٥٠ ألف دولار، ورفض المبلغ وحصل على ٥ ملايين دولار، كما يتردد أن ذلك سينطبق على من بعده.

كما طالت حالة التقشف التى تنتهجها الجامعة بعض القرارات التى أصابت العاملين بالإحباط نتيجة خفض قيمة مكافأة نهاية الخدمة من ٣ شهور عن كل سنة إلى شهر فقط، إضافة إلى عدم خضوع العاملين بالجامعة إلى نظام التأمينات والمعاشات المعمول به فى الجهاز الإدارى للدولة، مما يثير حالة من الغضب داخل أروقة الجامعة، الاتجاه إلى تقليص المصريين الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة بالجامعة وعدم وصولهم للمناصب القيادية ويتم الاطاحة بهم ومنح المناصب القيادية إلى

غير المصريين ويأتى التحدى الأكثر خطورة فى وجود تكتلات فى الوطن العربى مثل مجلس التعاون الخليجى، واتحاد دول المغرب العربى، قد يشكلان بديلاً فى يوم من الأيام عن الجامعة العربية عندما تزداد الهوة بين الدول الأعضاء وتزداد المشكلات والخلافات بينهم وقد كان تعيين أحمد أبو الغيط أميناً جديداً وما شاب عملية التعيين من لغط وانقسامات وخلافات بين وزراء الخارجية العرب، وعدم الاتفاق الكامل عليه، كاشفاً لحالة التخبط العربى وافتقادهم للتجانس وتوحد وجهة النظر مما يمثل عبئاً ثقيلاً على أبو الغيط واختباراً بالغ الدقة فى مدى قدرته على لم الشمل العربى وتضييق رقعة الشقاق والخلافات بين الأخوة العرب، الأمر الذى سيكون له عائد مؤلم على استمرار الجامعة أو عدمه فى حال عدم نجاحه فى مهمته التاريخية، والأيام المقبلة هى التى ستحدد مصير الجامعة.

تواجه جامعة الدول العربية اصلاحات فى الداخل واتفاقها مع مطالب تطور الوضع الجديد كما تواجه أيضاً الاتجاه الجديد المنبثق من المفاوضات السلمية الفلسطينية الاسرائيلية وصعوبة العملية السياسية العراقية والتغيرات التى تشهدها العلاقات السورية اللبنانية ومسائل إقليمية جديدة عديدة كيف سيواجه زعماء الدول العربية هذه التحديات؟ لا ريب فى أن يجذب ذلك انظار العالم.

تعد الجامعة العربية المنظمة الأكثر تأثيراً فى العالم العربى واحدى المنظمات الاقليمية التى أسست فى العالم بصورة أكبر خلال ٦٠ سنة من العواصف لعبت الجامعة العربية دوراً لا بديل عنه فى حماية حقوق الدول العربية وكرامتها وحماية وحدة العالم العربى واستقراره لكن تكمن فيها أيضاً نواقص عديدة فى حاجة ملحة إلى حلها ففى قمة تونس أجاز الزعماء العرب بالاجماع منهجاً مشتركاً للقيام بالاصلاحات الداخلية بالكامل تركز على وضع اجراءات الاصلاح فى موضع التنفيذ علماً بان الجامعة العربية قد وضعت مشروعاً فى ١٦ بنداً تتضمن تعديل دستور الجامعة العربية وإصلاح هيكلها وإقامة برلمان عربى ومحكمة عربية وتعديل آلية اقتراعها والنظر فى الحالة المالية للجامعة العربية والخ.

بالمقارنة مع ذلك يولى زعماء الدول العربية أكبر اهتمام بالمسائل الساخنة فى هذه المنطقة وستتم مناقشة عميقة لهذه المسائل ومنها المسألة الفلسطينية توضع فى الأولوية الأولى اتى محمود عباس الى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية بفرصة جديدة التقى عباس وشارون فى شرم الشيخ وتوصلا إلى اتفاق اطارى على انهاء الصراع العسكرى لكن انهاء الضغائن القديمة التى دامت لمدة نصف قرن ليس بسيطاً والطريق المؤدى إلى السلام لا يزال طويلاً ومتعرجاً اقترح الأردن بتأييد بعض الدول إعادة تشغيل الاقتراح العربى السلمى الذى تمت مناقشته فى قمة بيروت عام ٢٠٠٢ داعية الدول العربية إلى تنازل أكثر مرونة(

مذلة) لتعجيل خطوات التصالح مع اسرائيل جذب اقتراح الأردن الجدل من جميع الأطراف على نطاق واسع فوراً وبعد مناقشة حادة وافق اجتماع وزراء الخارجية للجامعة العربية فى نهاية المطاف على رفع اقتراح الأردن للقمة العربية للمناقشة.

ان الاوضاع الدولية والاقليمية الجديدة قدمت تحديات جديدة للجامعة العربية فحماية المصالح والقضايا المشتركة للعالم العربى ليست مسؤولية الجامعة العربية فحسب بل مسؤولية أكبر لكل دولة عضو فى الجامعة العربية أيضاً لايمكن للجامعة العربية أن تلعب دوراً بدون تضامن وتنسيق بين الدول الأعضاء كيف تواجه القمة العربية الجديدة هذه التحديات الشديدة ومن الملاحظ أن جامعة الدول العربية تواجه الآن تحديات لا تقل خطورة عن التحديات التي واجهتها الأمة العربية ومؤسساتها الأم في مراحل سابقة، وأبرز هذه التحديات هي.

تحدي المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية أو ما يسمى النظام العالمي الجديد، وهذا التحدي يفرض على الدول العربية والجامعة العمل على توفير القدرات العربية للتعامل مع هذا النظام من موقع يحمي الأمة العربية وكل قطر من أقطارها من مخططات الهيمنة والأطماع الأجنبية، ويسهم في إرساء العلاقات الدولية على أساس مبدأ التكافؤ والمنافع المتبادلة.

التحدي الناجم عن مستلزمات الأمن القومي العربي وخلو الساحة العربية من وسائل وترتيبات حماية الأمن الجماعي العربي الذي يستدعي صياغة رؤية جديدة له قوامها القوى الذاتية للأمة العربية وفق آلية عربية تنبثق عن أحكام ميثاق الجماعة وتنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة والتحدي الذي تطرحه عملية السلام الشامل والعادل والدائم ، سواء من حيث القدرة على التصدي لنزاعات التوسع والسيطرة الإقليمية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية في إطار التنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية، ووفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، أم من حيث متطلبات السلام القادم، أو ما يترتب على إدارة الصراع في حال السلم، وكلا الأمرين يستوجب رؤية عربية مشتركة وموقفاً عربياً موحداً يوفران لأمتنا القدرة على التعامل الواعي مع ما يرسم لمنطقتنا وراء مسميات الشرق الأوسط الجديد والتحدي الذي تطرحه مسألة التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل الشرط الذي لا غنى عنه لمنعة الأمة العربية وتقدمها وهذه المهمة التاريخية لا يمكن انجازها إلا بتعبئة جميع الطاقات والموارد والثروات العربية وفق خطة إستراتيجية شاملة تتيح لأمتنا إمكانية التعامل من موقع قوى مع معطيات النظام العالمي الجديد الذي يسيِّر التجمعات الاقتصادية الكبرى والقوى الدولية العملاقة وحيث لا حياة فيه للكيانات السياسية أو الاقتصادية الصغيرة، والتحدي الديمقراطي الذي يستدعي تكريس الحياة الديمقراطية

والشرعية والبرلمانية والتعدد السياسي وتعزيز الحريات الأساسية للمواطنين واحترام حقوق الإنسان التي أصبحت معلماً من معالم الحياة الإنسانية، خاصة في العقدين الأخيرين من هذا القرن.

لذلك فإن مختلف القيم الاجتماعية الضرورية لبناء المجتمع العصري المترابط يفقدها النظام العربي تدريجياً تحت وطأة القيم الجديدة التي تنبعث من داخل النظام الاجتماعي العربي الجديد، تلك القيم التي أفرزت أفكاراً ومذاهب وتعصبات التيارات الدينية المتطرفة، التي تقترب حثيثاً من أهدافها الحقيقية في مجتمعات الثروة، أي على مراكز النظام الاجتماعي العربي الجديد حيث تشكل القيم الجديدة، مجتمعة تربة خصبة لنمو أزمات الأقليات والطوائف ويصاحب هذا الوضع انهيار عام في الثقافة العربية، ويكفي أن الوطن العربي صار يكتب وينشر أقل من ثلث ما كان يكتبه وينشره منذ خمسة عشر عاماً.

وما دامت الجامعة العربية مؤهلة لتقوم بدور مهم في ترميم الوضع العربي المتأزم بهدف السير نحو مستقبل مشرق لأمتنا، فإن تطوير أوضاع الجامعة يصبح ضرورة قومية وعملية ملحة والنقطة المحورية هنا هي تطوير أحكام ميثاق الجامعة وإيجاد الآليات المناسبة التي تضمن للقرار العربي المشترك قوة التنفيذ،وإرساء العلاقات العربية على ضوابط ثابتة تكفل حل الخلافات العربية في نطاق الجامعة وبصورة سلمية، لأن

تحقيق هذا الهدف مهمة ينبغي أن تنهض بها جميع الدول العربية لما فيه من خير لهذه الأمة وبقاؤها وبذلك يمكن القول إن مستقبل الجامعة العربية رهن بأربعة أمور هي: الوحدة العربية، تطوير وسائل الأمن الجماعي، التسوية السلمية للمنازعات، ومعالجة واقعية لمشاكل التكامل الوظيفي الإقليمي حيث أن الأمن الجماعي يعتبر ركيزة لتحقيق الأمن القومي.

تحدي معارضة المتحمسين لمشروعات الوحدة العربية، إذ اعتبروها محاولة لإجهاض هذه المشروعات هكذا كانت الجامعة في قلب الجدل حول العلاقات بين الدول العربية، وكان التحدي الرئيسي الذي واجهته الجامعة ولم تنجح فيه هو إقناع الحكومات العربية بأهمية التعاون وضرورة رفع مستوى التنسيق والتكامل والتساند فيما بينها .

اليوم لم تعد فكرة التعاون الإقليمي التي نشأت عليها الجامعة موضع جدل لقد أصبح انضمام الدول إلى تكتلات إقليمية عنواناً من عناوين أهميتها على الصعيد الدولي وتضاعف عدد التكتلات الإقليمية خلال التسعينات عشرات المرات تقريباً وأصبح ثلث التجارة العالمية حالياً محصوراً في إطار هذه التكتلات ولم تتطور التكتلات الإقليمية من حيث عددها فحسب، إنما أيضاً من حيث النوع والفاعلية، بعد أن أزيحت العقبات الجمركية وغير الجمركية التي كانت تعرقل التجارة بين دولها .

التحدي الديمقراطي ويمكن إعادة هذا التحدي إلى منبعين مهمين، الأول هو الاتجاه المتزايد بين التكتلات الإقليمية في العالم نحو اعتبار التحول الديمقراطي هدفاً أساسياً من أهدافها والظاهرة الأبرز على هذا الصعيد هي بالطبع السياسة التي درج عليها الاتحاد الأوروبي في سائر مراحل التأسيس والتكوين والتطور إلا أن الالتزام بالديمقراطية لم يعد محصوراً فى الاتحاد الأوروبي وحده، بل انتشر بين غيره من التكتلات والمنظمات الإقليمية هذا ما يؤكده كتّاب كثيرون مثل أندريه مالاموس في بحث نشره بعنوان الديمقراطية من فوق: المنظمات الإقليمية والديمقراطية، وهيلين غاندوا في بحث بعنوان المنظمة الإقليمية كفاعل في التحول الديمقراطي، التجربة الأفريقية، حول الدور الإيجابي الذي اضطلعت به منظمات إقليمية فرعية في التحول الديمقراطي في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المنبع الثاني، هو الانتفاضات العربية التي تطالب بالإصلاح الديمقراطي فلقد تطرقت القمة العربية في تونس عام ٢٠٠٤ إلى هذه المسألة حيث تعهد الزعماء العرب بالعمل على الدمقرطة، وكان من المستطاع أن ينعكس هذا التعهد على نشاط الجامعة لولا أن القمم التالية تراجعت بصورة منهجية وعلى خط مستقيم عن دعوة الإصلاح .

في ظل هذه المتغيرات سوف يزداد الضغط على الجامعة من أجل اعتماد سياسة ثابتة في مجال دعم التحول الديمقراطي في المنطقة قد يكون الموقف الذي اتخذته الجامعة تجاه الانتفاضة الليبية مقدمة لهذه السياسة، لكن حياد الجامعة تجاه الصراع بين الحكم المطلق والإصلاح الديمقراطي سوف يؤدي إلى المزيد من تراجعها وفقدان مشروعيتها.

تحدي التنمية:لقد استبقت الجامعة هذا التحدي، وبمبادرة كويتية، عندما بدأت بالقمة العربية الدورية الاقتصادية والاجتماعية، وعندما أدخلت تعديلاً شددت بموجبه على مضمون التنمية للقمة وانطلقت فكرة القمة قبل اطلالة الانتفاضات على مسرح السياسة العربية وكان الحافز وراء هذه القمة رغبة سليمة في الفصل بين الاقتصاد والسياسة بحيث لا تتأثر العلاقات الاقتصادية بالأزمات السياسية التي تطرأ على العلاقات بين الدول العربية، وبحيث يوفر لقضايا التعاون الاقتصادي العربي الاهتمام الكافي وتبقى طرقه ومنافذه سالكة باستمرار ودون تعطيل .

إلا أنه كما يحدث في أكثر القضايا المتعلقة بالتعاون العربي، سرعان ما ترجمت هذه الفكرة السليمة ترجمة ناقصة إذ جرى ترحيل قضايا التعاون الاقتصادي برمتها إلى القمة الاقتصادية التي تجتمع مرة واحدة كل سنتين ونجاح الجامعة العربية في الإبحار عبر هذه التحديات يحتاج إلى قبطان ماهر يملك ما للدكتور العربي من خبرة ونظرات سديدة في

واقع العلاقات الإقليمية والدولية لقد انتقد د . العربي في مقال كتبه افتقار السياسات العربية إلى العقلانية وحاجتها إلى الانتقال من ردود الفعل إلى الفعل، ومن القرارات العشوائية إلى السياسات الهادفة والحكيمة لعل الأمين العام لجامعة الدول العربية ينجح في تحقيق مثل هذا الانتقال فيسهم في إصلاح الأوضاع العربية المتردية، وفي الارتقاء بالعمل العربي الجماعي بصورة خاصة .

جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات

طرحت الثورات التي شهدتها المنطقة منذ ٢٠١١ ضغوطاً شديدة على جامعة الدول العربية، فلم تؤد فقط إلى سقوط قواعد العمل التي اعتادت عليها الجامعة وحسب، لكنها فرضت عليها أيضاً الدوران ١٨٠ درجة حول مبادئها وقناعاتها المستقرة وكان أكبر دليل على ذلك، أن الجامعة التي عقدت قممها الأخيرة قبل الثورات في ليبيا عام ٢٠١٠ هي التي أقرت بعد أشهر معدودة من هذا التاريخ دعم العمل العسكري للإطاحة بالنظام الليبي وعلى الرغم من أن حركة الدوران السريعة هذه للجامعة العربية في دعم الثورات قد مكنتها من إعادة تأكيد وضعها في قلب المشهد العربي، إلا أنه لا يمكن القول بأن النشاط الذي شهدته المؤسسة العربية الجامعة يعزى إلى قرار ذاتي مستقل للجامعة ، وإنما إلى مجموعة القلب الجديدة في النظام العربي (وهي دول مجلس التعاون

الخليجي)التي قررت القيام بمهمة إدارة النظام من داخل جهازه الرئيسي، وليس من مجلس التعاون الخليجي.

ولمعرفة أسباب إقدام الجامعة على تبني الثورات والتجاوب معها، لا بد من معرفة أوضاع النظام العربي قبل الثورات وإلى أين كانت تميل موازين القوى داخله فقد انتهي حال العالم العربي قبل الثورات إلى خريطة جديدة للنفوذ الإقليمي في الأوضاع العربية، بدت في حديث البعض عن اختفاء العرب في شرق أوسط إيراني تركي وبدت العلاقات العربية ثقيلة على المواطن العربي، خصوصاً بعدما وصلت الخلافات إلى مستويات قصوى، وطالت الشروخ المجتمعات والشعوب والشارع، لتأتي على الرصيد الباقي من الموروث التاريخي بين الدول العربية فتم تبادل الشتائم والتهكمات بين الشعبين المصري والجزائري على أثر مباراة كرة قدم، وظلت العلاقات على حالها من الفتور أو التوتر بين مصر وسورية، وبين سورية والسعودية، كما استمرت الخلافات بين مصر وقطر، والسعودية وقطر، والعراق والكويت.

ولقد أكد بلوغ الخلافات العربية مرحلة التشبع وصول من يسمى بمعسكر الاعتدال ومعسكر الممانعة نقطة حرجة فقد تأكد لمعسكر الممانعة قلة الخيارات مع تأكده من عدم إمكان التعويل على استنهاض طاقات التغيير في مواقف معسكر الاعتدال كما وقف معسكر الاعتدال هو

الآخر عند حافة العجز التي لا تدفعه إلى القبول بأطروحات معسكر الممانعة، لكن على الأقل لوقفة مع الذات على الركون إلى مسار التسوية دون بديل.

ووقف العالم العربي بمعسكريه شبه عاجز أمام تراجع موقف التفاوض الفلسطيني وعبوره نقاطاً حمراء بعد أخرى وفي ظل هذه الأجواء انتعشت موجة مما يمكن تسميته بخطاب النهايات حيث تجمعت عام ٢٠١٠ خيوط لقضايا عربية عديدة تركز على التأكيد على بلوغ القضايا المركزية في النظام العربي قمة نهاياتها وبدت هذه النبرة من التعبير عن الوصول بالأمور إلى نهاياتها درجة أكبر منها في كل الأعوام السابقة، وهو ما يؤكده حقيقة المواقف والتصريحات التي خرجت من أنصار كل معسكر.

كان الإخفاق في القضية الفلسطينية هو السبب الرئيسي لانبعاث عدد من مؤشرات التوتر بين المعسكرات العربية، فبرزت بعض التصريحات حادة النبرة عابرة المعسكرات، وتلك التي تتجه إلى إبلاغ رسالة لأطراف المعسكر الآخر والتشكيك في مواقفه، فالرئيس السوري انتقد ربط الفلسطينيين مفاوضات السلام بموضوع وقف الاستيطان معتبراً أن وقف الاستيطان بلا قيمة لأن الأساس هو الأرض، في خروج على موقف عربي عام، ولم يكن ذلك إلا نكاية في معسكر الاعتدال ومن جانبه وصف

محمود عباس ما يسمى بمعسكر الممانعة بأنه أكذوبة وفي مناسبة سابقة في يناير ٢٠١٠ وجه الرئيس المصري حسني مبارك حديثه إلى معسكر الممانعة بأنهم لا هم قاوموا ولا سلاماً صنعوا وقد عبر وزير الخارجية المصري عن موقف يشير إلى انسداد الأفق وعجز الخيارات العربية، حين أعلن في يونيو رفض سحب مبادرة السلام العربية، معتبراً أن من يتحدث عن سحبها كمن يتخلى عن الرغبة في إقامة الدولة الفلسطينية.

لم يكن أمام الجامعة بعدما مزقتها صراعات المعسكرات وهاجمها النسيان سوى أن تعلن عن وجودها واستمرارها بأي ثمن، وفي القمم العربية في ليبيا سنة ٢٠١٠، أعلنت الجامعة على لسان أمينها العام عمرو موسى عن مشروع رابطة دول الجوار التي تدعو إلى كيان إقليمي تدخل فيه تركيا وإيران وعلى الرغم من أن فكرة إقامة هذا الكيان ليست فكرة سيئة، إلا أنها بمعيار فلسفة الجامعة وتاريخها مثلت أقصى تناقض ممكن مع الذات، وإلى حد كبير، لم تقم هذه الدعوات أو المقترحات على تصورات ممكنة وقابلة للتحقيق، إنما كانت تتماشى مع واقع أصبح قائماً ولم يكن للجامعة مفر أو بد من التعامل معه والإعلان عنه، حيث كان لقاءات أمين عام الجامعة السابق عمرو موسى بالقيادة التركية أمراً واضحاً، وربما أكثر من لقاءاته ببعض القيادات العربية، وبدت تركيا وكأنها إحدى دول النظام العربي، لكن هذه الدعوة هي الأخرى كانت صرخة أخيرة للجامعة تعلن بها عن نفسها وعن انتهاء دورها، وكان

عليها أن تعلن أنها لا تزال لديها ما يمكنها أن تروج له في السياق العربي وكان طرح أمين عام الجامعة العربية لمشروع رابطة الجوار هو أهم مفاجأة لعام ٢٠١٠، لما تعكسه من تحولات في فكر ورؤى الجامعة، وما رافق المبادرة من جدل وردود فعل عربية بينية، ولطبيعة الردود العربية خصوصاً الخليجية عليها، حيث كان المشروع أهم مقترح دار عليه الخلاف العربي رسمياً وإعلامياً وكان مقترح موسى بمثابة قنبلة في العالم العربي، انفجرت في توقيت معين ومحدد بعناية، فلقد بقي المشروع في أروقة الجامعة شهوراً طويلة قبل قمة سرت الاستثنائية في أكتوبر ٢٠١٠، وكان مجالاً للتباحث في قمتي سرت العادية مارس ٢٠١٠ والخماسية يونية ٢٠١٠، ولم تكن الاعتراضات عليه بنفس حدتها في قمة سرت الاستثنائية في أكتوبر ٢٠١٠ ولا شك أن الاختلاف العربي حول إدارة العلاقات مع الجوار أمر يعود إلى فترات سابقة، فلم يكن هناك اتحاد في النظرة العربية إلى الجوار الإقليمي، وشابت علاقات الدول العربية مع دول الجوار حساسيات خاصة، بينما جاء عام ٢٠١٠ استثناء وخروجاً على القاعدة التي تبدت بعض بوادرها في الأعوام السابقة، وهو ما يشير إلى تحولات الجوار وتحولات العالم، التي استتبعت تحولات في الفكر العربي وفي الفلسفة التي قامت عليها مؤسساته وكياناته.

وكانت المواقف العربية من مبادرة الجوار العربي إحدى اللقطات الكاشفة عن حال العالم العربي؛ ويثير الاستغراب أن يأتي الاعتراض والرفض لفكرة رابطة الجوار من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وليس من الدول التي تربى في أحضانها الفكر القومي مثل سورية،أو ليبيا أو العراق أو مصر، وهو أمر ربما يشير إلى تحول توازن القوى في العالم العربي أكثر مما يشير إلى تغير سياسات وأيديولوجيات ، والأقرب للظن أن الرفض الخليجي لم يعد إلى الاعتراض على إيران فقط، وإنما له أيضاً أبعاد تتعلق بتحولات توازن القوى عربياً، التي جعلت من دول مجلس التعاون مركز قيادة جديد في النظام العربي، كان من الطبيعي أن يرفض أي منافسة قادمة من تركيا أو إيرن لذلك جاءت المواقف العربية من رابطة الجوار على أسس تعكس اختلاف وتباين المصالح.

الجامعة في ظل الثورات :كانت الثورات بمثابة أزمة للجامعة العربية ونقطة انفراج لها في آن واحد فكانت أزمة؛ من حيث أن الجامعة ككل الأنظمة العربية فوجئت بالثورات، ولم يكن لديها رؤية للدور والحركة خلال مرحلة المد ثوري، في ظل غياب التراث الذي يمكن أن يساعدها على التحرك في مثل هذه الحالة، فليس في تاريخ الجامعة ميراث من المبادئ الخاصة بدعم حركات التغيير الداخلية وإذا كان هناك مبدأ أساسي فهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية صحيح أن الدول العربية

تدخلت في أوضاع بعضها بعضاً، لكن وجود الجامعة مكن من ترسيخ العلاقات العربية كعلاقات رسمية ولقد برزت حالة المفاجأة التي تملكت الجامعة من عدم قدرتها على تبني مواقف واضحة في المراحل الأولى للثورات، خصوصاً مع كل من تونس ومصر فمع بدء الثورة في تونس اعتبرت الجامعة أن أحداث تونس شأن داخلي وحين انفجرت الثورة المصرية لم تقف الجامعة غير الموقف ذاته، بل كان موقفها إزاء مصر أكثر حرجاً؛ فلم يصدر عنها أي بيان أو وثيقة ترحب بالتغيير السياسي.

وفضلا عن غياب التراث الثوري وقواعد التعامل مع الحالة الثورية، فإن تفجر الثورات هدد الجامعة بالدخول في فترة طويلة من الجمود، على أثر عكوف دول الثورة على شؤونها الداخلية وتراجع الاهتمام بالقضايا العربية التي تمثل النشاط الرئيسي للجامعة، حيث فرضت فترات الانتقال السياسي على الجامعة فترة من الجمود أو القيود عزز من ذلك عدم امتلاك الجامعة أدوات للتعامل مع الشأن الداخلي والتواصل مع قوى المجتمع والقوى السياسية داخل دول الثورات من حركات شبابية وقوى حزبية جديدة وميادين ثورية رئيسية وإلى حد كبير، لم يعكس نزول عمرو موسى إلى ميدان التحرير بمصر في ٤ فبراير ٢٠١١ في ظل فترة الفوران الثوري حاجة شخصية له فقط، كعائد جديد إلى عالم السياسة الداخلي في بلاده، وهو كان على مقربة من توديع فترته بالجامعة، وإنما

كان أيضاً تعبيراً عن مؤسسة تبحث عن دور، بعد أن جعلتها التغييرات الثورية مكتوفة الأيدي تبدو كأثر بعد عين.

كانت أزمة الجامعة ناتجة من أن الثورات اقتحمت دول القلب في النظام، وساعد النجاح السريع للثورة في مصر الجامعة على وضوح الرؤية وتبني قرار أساسي في تاريخها بدعم الثورات، يساندها في ذلك مواقف مجموعة دول في النظام العربي عانت هي الأخرى من أزمة مثيلة لما عانته الجامعة مع الثورات مع الفارق، وهي دول مجلس التعاون الخليجي التي اندفعت هي الأخرى إلى التخطيط لنقاط ارتكاز في سياستها الجديدة، وأشار تحالف المجلس ـ الجامعة إلى وضع عربي جديد تتحلل الجامعة فيه مؤقتاً من تأثير القاهرة هكذا مكن نجاح الثورة في مصر من تبني الجامعة أكبر عملية التفاف على تاريخها بدعم الثورات، والتحرك في ظل مركز ثقل عربي رئيسي ظل منعزلاً على الدوام في ركنه الخاص مؤثراً الابتعاد عن سخونة القلب(دول مجلس التعاون الخليجي)، التي تملكتها هي الأخرى رغبة موازية في توظيف الجامعة لدعم موقفها الفردي وكيانها الخليجي في التصدي لموجة الثورات ودرأ خطرها على الداخل، فنشأت حالة انتقالية لا تمثل قيادة للنظام إنما حالة من الإدارة الانتقالية له ولم تكن النقلة التي أحدثتها الجامعة بالانضواء تحت راية نفوذ الخليج منبتة الصلة بما كان قبلها، فقد شهد العالم العربي منذ فترة حالة مفارقة، تبدت في أن مركز الثقل

الذي تستقر فيه الجامعة، وهو القاهرة تراجع كثيراً، وبرز مركز ثقل عربي جديد لم يتحدد دوره في مركز القيادة، ومع وجود السعودية كممثل خليجي في النظام العربي لم يكن ذلك يمثل مشكلة بالنسبة للمملكة التي مثلت قلب نظام الخليج، وإنما اتضحت المشكلة حينما برزت قطر في السعي لممارسة دور خارج القيادة العربية، وخارج مركزه التاريخي ففي سنوات ما قبل الثورات، خرجت ملفات عديدة من يد الجامعة، وبدت مبادرات قطر في الشأن العربي مستقلة عن جامعة الدول، وعن مثلث القيادة التقليدي الذي نهشت فيه الخلافات وإلى حد كبير، مثل انبعاث دور الجامعة حالة من حالات تطابق المصالح بين المؤسسة العربية وقطر كانت قطر في حاجة إلى شرعنة دورها إقليمياً عبر المؤسسة الأم، وليس من خلال مجلس التعاون الخليجي، الذي لم يكن يتيح لها ذلك بالقدر نفسه، وكانت الدوحة في حاجة إلى ميراث الجامعة ودورها المعنوي، وكانت الجامعة في حاجة إلى تدفق النشاط في كيانها المترهل من خلال الاتفاق مع الدور القطري وكان ذلك متفقاً مع مصالح دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي وجدت نفسها دون اختيار في موقف داعم للثورات من وراء ستار خلف دور قطر الواضحً وما أكثر اللقاءات التي جمعت رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر بأمين عام الجامعة نبيل العربي إعلاناً لقرار عربي دعماً لهذه الثورة أو تلك في حالة إعلان قطري واضح عن الذات، وبأن الدور الذي أخذت قطر تمارسه من خارج

المؤسسة العربية الرسمية، دخل الآن إلى المؤسسة العربية الجامعة وكان الإعلان عن خلجنة الجامعة العربية بالتصاقها بدول مجلس التعاون الخليجي، أو قطرنتها بالتصاقها بقطر، مرحلة كاشفة عن حالة النظام العربي ووضعه الانتقالي، وتكشف هذه المرحلة عن حالة مصالح وظيفية بحتة، فلم يدفع الجامعة إلى ذلك أكثر من حاجتها كمؤسسة ودفاعها عن دورها وظيفياً.

زاد من أزمة الجامعة العربية أن أداؤها مع الثورات جاء أقل من المتوقع؛ فلم تتمكن من فرض ذاتها في منطقة عملها الرئيسية؛ ففي مصر وتونس لم تتعامل مع وضع الثورة الذي باغتها وفاجأها، وفي اليمن تركت الأمر لمجلس التعاون الخليجي أما في البلدين اللذين بدا فيهما دورها حيوي، فكان أداؤها نشطاً، لكنها لم تكن لديها قدرة على تنفيذ قراراتها، ففي ليبيا كان دورها دعوة العالم إلى التدخل وفرض حظر الطيران، وهو ما بدا من تحضيرها وتأييدها لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، الذي أجاز التدخل العسكري في ليبيا بإقراره فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا،واتخاذ إجراءات ضرورية لحماية المدنيين، التي كانت تعني العمل العسكري أما في سورية التي طال أمرها فقد كشفت عن مظاهر ومؤشرات قصور سياسي ومهني وعلى سبيل المثال، فاللجنة التي شكلتها الجامعة لتقصي الأوضاع في سورية، ورأسها الفريق مصطفى الدابي أواخر ٢٠١١ أوائل ٢٠١٢- لم تكن محل رضا من قوى

الثورة في سورية، ومن بعض الدول العربية التي أعلنت سحب مندوبيها منها، على أثر تقرير اللجنة الذي اعتبره الكثيرون ومنهم فصائل الثورة والمعارضة في سوريا منحازاً للنظام، ورصدوا العديد من جوانب القصور والتناقض والانحياز به، ومن ثم طالت الشكوك فى مواقف الجامعة لكن إذا كانت الثورات قد مثلت أزمة للجامعة، فقد مثلت أيضاً نقطة انفراج لها من نواحي عديدة؛ فقد تفجرت في وقت انتهى حال النظام العربي إلى شيء من العبث وبدت الجامعة كمن كان يحمل ميراثاً ثقيلاً، وما أن وجد الفرصة لأن يلقيه من على ظهره حتى فعل دون مبالاة، ويدل على ذلك أن النظام الذي عقدت به الجامعة العربية آخر قممها في ٢٠١٠، كان هو النظام الذي استخدمت معه أحد الإجراءات الاستثنائية لها للسماح بالتدخل العسكري ضده من أجل إزاحته، وهو النظام الليبي وكانت الثورات انفراجة للجامعة؛ لأنها خلقت طلباً عليها مجدداً، فخلال سنوات ما قبل الثورات انتهت مختلف مشاريع الإصلاح العربية إلى الفشل، ولم يتحول أي نظام عربي نحو الإصلاح بمبادرة طوعية، على الرغم من إعلانات وبيانات الإصلاح السياسي، التي خرجت عن قمم متعددة .

حدود الدور الجديد للجامعة العربية:على الرغم من مساعي الجامعة للتطور ومواكبة الثورات العربية، إلا أن هناك الكثير من العوامل التي لا تساعدها على إكمال النقلة النوعية لها من جامعة أنظمة ودول، إلى

جامعة شعوب ومركز لصناعة النهضة والأفكار، وباعثة للتقدم للأمة العربية وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الجامعة بعد الثورات فيما يلي:

التحدي الأول: كيفية التعايش في ظل وضع نصف النظام القديم المتوجس والنصف الجديد المضطرب، فقد قسّمت الثورات العالم العربي إلى شطرين، الأول هو دول الملكيات المستقرة، وفي القلب منها دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه الدول من المفترض أنها تحرص على بقاء النظام العربي بعد الثورات على غرار النظام السابق لا يتدخل في الشؤون الداخلية، وتحكمه العلاقات الرسمية، وجامعة عربية تعمل على الحفاظ على الأمر الواقع وتسعى دول المجلس إلى ذلك على الرغم من أن ظروف وأوضاع العالم العربي في ظل الثورات فرضت عليها أن تكون البادئة بتغيير هذه القواعد وتأييد العمل العسكري في كل من سورية وليبيا وفيما يبدو فالتدخل في الشؤون الداخلية كقاعدة جديدة في العمل العربي يتوقع أن تدخل الجامعة العربية في مرحلة من الاضطراب والخلافات، وهناك عدد من البوادر على ذلك؛ فلم يكن خطاب الرئيس مرسي في جامعة الدول العربية الذي توعد فيه من يتدخل في مصر إلا بادرة صغرى على خلافات قد تضرب العلاقات العربية مستقبلاً وإلى الآن لا يبدو أن الشقاق والخلاق قد استحكم أو بدت مظاهره بوضوح في العلاقات العربية، ولا تزال العلاقات عند الحد الأدنى للفتور، ولكن يتوقع أنه كلما ازداد الاضطراب والقلق أو الفشل الداخلي في دول الثورات، أن

يمتد تأثير ذلك إلى دول أخرى كما يتوقع أيضاً أن تقف بعض دول الربيع أو مجموعات داخلية بها في انتظار أي توتر داخلي بدول مجلس التعاون لتتبنى مواقف راديكالية من أنظمتها السياسية ومن ثم فإن تصور استمرار أو الإبقاء على الأمر الواقع لم يعد هو السيناريو الأساسي المقبل في ظل هذه الحالة من المتوقع أن تنعكس هذه الخلافات داخل جامعة الدول العربية، وأن تكون الجامعة في بعض الأوقات إزاء حالة تعارض بين مركز القيادة الجديد دول مجلس التعاون الخليجي، ومركز القيادة العائدمصر، الذي يحتاج إلى الجامعة في حل أزماته ومشكلاته وإنهاء آثار المرحلة الانتقالية التي تركت بصمات داخله.

التحدي الثاني :كيفية التعايش مع احتمال طول مدة عدم الحسم في سوريا، فمن المؤكد أن مصير الثورة في سوريا لن يتوقف عليه فقط مستقبل سوريا، إنما سيتحدد وفقاً له جزءاً أساسياً من مستقبل النظام العربي وطبيعة العلاقات بين وحداته ومن شأن بقاء الوضع الراهن مدة أطول أن يكرس قضية أخرى مركزية في قلب العالم العربي من المنتظر أن تشغل الجامعة العربية لحقبة قادمة، ربما بأكثر مما تشغلها قضية فلسطين ومهما كانت النهاية التي يكون عليها الوضع في سوريا، فمن المتوقع أن تعاني الجامعة لفترة وضعاً من الارتباك فلقد دخلت الجامعة كطرف فاعل ورئيسي في الأزمة، وبعد فترة تبنت فيها موقفاً محايداً في العلاقة بين النظام والمعارضة، فقررت أن تلقي بثقلها الكامل خلف قوى

الثورة وضد للنظام، وكانت قراراتها إعلاناً كاملاً عن ذلك بقرارها منح المعارضة مقعد سوريا بالجامعة، والسماح لمن يرغب من الدول العربية بالدعم العسكري للثوار وبغض النظر عن الفائز في المعركة في سوريا، فإنها ستظل قضية مركزية للجامعة لفترة طويلة مقبلة فلو استمر النظام لفترة أو قررت روسيا والصين وإيران دعمه حتى النهاية، ولو ظل الموقف الغربي كما هو متردد في التدخل العسكري، فسوف تظل الجامعة عاجزة عن تغيير الحقائق على الأرض، وغير قادرة على تمكين المعارضة من اكتساب الشرعية أما إذا انتهت الأوضاع بسقوط النظام، فسوف تدخل الجامعة في مرحلة طويلة أخرى من عمليات البناء الداخلي لدولة مهدمة بالكامل اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً، وهي مرحلة لن تكون قصيرة، ومن المؤكد أن تشهد صراعات داخلية كثيرة وفي الآخر فإن مستقبل الجامعة العربية سوف يتحدد على الأرض السورية.

التحدي الثالث : يتمثل في كيفية إرساء قواعد لنظام عربي جديد، والاستثمار في المرحلة الانتقالية في الوصول لقواعد عربية جديدة وابتكار آليات عمل عربية مختلفة فلقد ظلت الجامعة العربية تتحرك وفق حال الأزمات العربية، وإلى حد كبير افتقدت روح المبادرة والمبادأة، ولم يكن لديها متسع من الوقت للتفكير فيما هو أبعد من السعي إلى إطفاء الحرائق العربية الكثيرة.

الآن تواجه الجامعة في المرحلة الانتقلية بعدد من المشاهد، تتمثل في:

١- مشهد التجزئة والتفكك: دول أكملت ثوراتها وبدأت في التغيير، ولكنها متعثرة.

٢.مشهد العجز عن إدارة الدولة أو استعادتها.

٣.مشهد العجز عن إدارة التحول الديمقراطي فعلى الرغم من أن المبادئ التي حركت الثورات العربية هي حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية والتصدي للاستبداد، إلا أن عدداً من الدول العربية يشهد الآن انحرافاً عن المسار.

تحدي التعامل مع التناقض في مركز القيادة العربي المؤقت، من خلال دعم مبادرات الإصلاح بدول الملكيات العربية، حتى تتسق سياساتها مع وضعها الداخلي، وحتى تخرج من إسار مرحلة الثورات، إلى التفكير في المستقبل العربي ما بعد الثورات وإلى الآن يبدو أن النفوذ الخليجي في الجامعة سيستمر لفترة، ومن المؤكد أن تنعكس هذ الفترة على أداء الجامعة، فهل ستكون الجامعة قادرة بعد فترة على إعادة التوازن داخلها وفضلا عن التحديات السابقة المختلفة، هناك العوائق المؤسسية، التي تتمثل أهمها في أن الجامعة ككل النظم العربية تحتاج هي الأخرى إلى ثورة وظيفية وإدارية في الداخل تنقلها من الرتابة لنشيط ومبادر.